

نورة الأزرق (2005)، الجنس والعدد في أسماء اللهجة الريفية: مقاربة في إطار نظرية المفاضلة، الدكتوراه الوطنية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

الكلمات المفتاح: أمازيغية- صرف - فونولوجيا- اسم- جنس- عدد- قيد - مقطع

تدرج الرسالة في سياق البحث اللغوي الذي يواكب التطورات التي تعرفها النظريات اللسانية قصد استثمارها في وصف وتحليل مختلف الظواهر اللغوية في الأمازيغية. وقد اختارت الأطروحة الصرف مجالا لها، فعمدت إلى دراسة بعض خصائص الاسم في أمازيغية مدينة الحسيمة، حيث حاولت، تحديداً، ضبط مقولتي الجنس والعدد استناداً إلى أسس ومبادئ نظرية المفاضلة *Optimality Theory* كما تبلورت مع برنس وسمولونسكي (1993) *Prince & Smolensky*، ومع مكارتي وبرنس (1993) *McCarthy & Prince*، وكما تطورت في أعمال أخرى لاحقة.

تفرعت الأطروحة التي تقع في 222 صفحة إلى أربعة فصول؛ الفصل الأول عبارة عن توطئة عامة سعت إلى تحقيق هدفين اثنين، يتجلى الأول في التعريف باللهجة الريفية، والثاني في تقديم الخطوط العريضة لنظرية المفاضلة.

تناول الفصل الثاني بالدراسة البنوية المقطعية في اللهجة الريفية، فنظرا للدور الأساسي الذي تلعبه هذه الوحدة العروضية في التحليل، كان من الضروري أن يُخصَّص لها حيز هام من البحث. وعليه، اقترحت الرسالة معالجة مستفيضة لها، محاولة ضبطها من حيث مكوناتها ومن حيث أنواعها، مسلطة الضوء على التفاعلات القائمة بين القيود المتحركة في بنائها وسلامتها.

واقترح الفصل الثالث تحليلاً لمقولة الجنس الاسمي في أمازيغية الريف، حيث قسم أبنية التأنيث إلى بابين، وبين أن بناءهما محكوم بقيدي المصاقبة اليمينية *Align right* والمصاقبة اليسارية *Align left* اللذين يتفاعلان مع طائفة من القيود العروضية من جهة والقيود الفونولوجية من جهة أخرى، وهو ما يفسر تحقق المؤنث بصور لفظية متنوعة.

أخيراً، سعى الفصل الرابع إلى تحليل ظواهر الجمع الاسمي وضبط الخصائص الصرفية والفونولوجية لمذكرها ومؤنثها من جهة أولى، ولسالمةا ومكسرهما من جهة ثانية، فبين أن أبنية الجموع بجنسيتها لا تمثل لأنحة مغلقة لا يمكن التعامل معها إلا بواسطة حفظها، بل إنها ظاهرة غنية باعتبار التعلق الموجود بين مختلف الأبنية، وباعتبار التفاعلات القائمة بين القيود الصرفية والعروضية التي تخضع لها.

رشيد لعبد لوي (2003)، بنية المصدر في اللغة الأمازيغية، تاشلحيت منطقة سوس. أطروحة لنيل الدكتوراه في اللسانيات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول وجدة.

تتناول الأطروحة الخصائص التركيبية للمصدرية وعلاقتها مع العناصر الوظيفية الأخرى في إطار النموذج التوليدي الذي طوره تشومسكي (1992) و(1995) *Chomsky*.

لقد اعتمدت فرضية أساسية مفادها أن للمصدر *complémenteur* سمات صرفية *traits morphologiques* مثل سمات العناصر الصرفية *éléments flexionels*. وتحتاج تلك السمات للفحص *vérification* حتى تستوفي مبدأ التأويل التام *full interpretation*. وهكذا فإن المصدر يراس إسقاطاً مركباً *projections fonctionnelles* للجملة. إلا أن المركب المصدر *syntagme complémenteur* لا يسقط في بنية الجملة في الأمازيغية إلا في حالتين: في حالة تصدر بعض المصدريات المعجمية الجملة أو في حالة ابتدائها بمركب اسمي.

تنقسم الأطروحة إلى ثلاثة أجزاء. جاء الجزء الأول بجرد لأهم محاور برنامج تشومسكي (1992) و(1995). أما الجزء الثاني فتناول العلاقة بين المصدرية والمركبات الوظيفية الأخرى. فيما

خصص الجزء الثالث لدراسة بعض الظواهر التركيبية في الأمازيغية وهي الموضعة topicalisation والحصر clivage والاستفهام interrogation.

وقد خلصت الأطروحة إلى أن دور مركب المصدر في الأمازيغية تاشلحيت وفي اللغات الطبيعية بصفة عامة يتمثل في تنميط الجملة. إذ يتم تحديد نوع الجملة انطلاقاً من المصدر وذلك عبر السمات الصرفية التي يتضمنها كأوجه الطلب والتفسير والتكميل والخبر والشرط والاستفهام وغيرها. كما بينت أن ترتيب <ف، فاء، مف> والذي يطغى على الجمل في اللغة الأمازيغية ليس ناتجاً عن نقل الفعل إلى رأس المصدر وإنما هو ناتج عن نقله إلى رأس التطابق مع إبقاء الفاعل في مخصص الفعل.

ومن بين ما انتهت إليه الأطروحة في تناولها للموضعة والحصر والاستفهام نجد أن المركب الاسمي المموضع يحتل موقعا مخالفا للموقع الذي يشغله كل من عنصر الاستفهام والمركب الاسمي المحصور. وجاءت الدراسة بتحليل موحد للظواهر الثلاث. حيث افترضت تفكيك المركب المصدر إلى إسقاطين وهما: مركب موضع (م مو) ومركب الاستفهام (م ما). فالمركب الاسمي المموضع ينتقل إلى مخصص الإسقاط الأول لفحص السمة [+مو] [+Top] فيما ينتقل اسم الاستفهام أو العنصر المحصور إلى مخصص الإسقاط الثاني.